

الفصل الرابع

مفهوم لجنة بازل I و بازل II ومقررات بازل III

أولاً: مفهوم لجنة بازل ١:

نشأة لجنة بازل:

وقد سبق ذلك قيام اللجنة بتقديم تقديرها (المبدئي) بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٨٧ إلى محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة دول وهي (بلجيكا - كندا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - اليابان - هولندا - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة - لوكسمبرج)، وقد أقر المحافظون التقرير المذكور وأوصوا بنشره علي دول المجموعة لدراسته والتعرف علي الآراء بشأنه خلال مدة (٦) شهور، وقد أعقب ذلك اجتماع مجلس محافظي البنوك المركزية للدول المذكورة بتاريخ يوليو ١٩٨٨ حيث نوقش فيه التقرير النهائي للجنة وتم إقراره وهو ما عرف فيما بعد باسم (اتفاق بازل) ^(١).

وأقرت لجنة بازل معيار موحد لقياس كفاية رأس المال عام ١٩٨٨ ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي كـمعيار دولي أو عالمي للدلالة علي مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأسمالها إلي مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلي ٨٪ كحد أدني، وعلي الجميع أن يوفقون أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام ١٩٩٢ ^(٢).

ولكن اللجنة لم تقتصر علي وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة علي البنوك، فأصدرت اللجنة في عام ١٩٩٧ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعها في عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ ^(٣).

(١) د. علي شاهين، معدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل، دار حامد للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١.

(٢) عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٢١.

(٣) صندوق النقد العربي، الملاحح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، دراسة مقدمة إلي السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية عقد في القاهرة وأبوظبي سبتمبر ٢٠٠٤،

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلي اتفاقية دولية ولا تمتلك أي سلطات قانونية ومن ثم تكون مقرراتها غير ملزمة بطريق مباشر، وإنما تطلع اللجنة بمهمة وضع قواعد ومعايير إشرافية عامة وتوصي بأفضل السبل لتطبيق هذه القواعد^(١)، وتلجأ بعض المنظمات الدولية، بالإضافة إلي بعض الدول إلي ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدولي في كثير من الأحوال شرط بالالتزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة علي البنوك وغيرها من قواعد الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع^(٢).

تعريف لجنة بازل:

عرفت لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلي وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك^(٣).
كما عرفت لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف عليها^(٤).

أهداف لجنة بازل ١:

١. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي:

بعد تفاقم المديونية لدول العالم الثالث، ونظرا لتدني قدرة الدول المقترضة علي السداد وتفجر أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وخاصة أمريكا اللاتينية، فقد أعلنت المكسيك في أغسطس، ١٩٨٢م بصفة رسمية عجزها عن خدمة ديونها الخارجية البالغة آنذاك ٨٠ مليار دولار في نهاية^(٥) عام ١٩٨٣.

(١) نابغ، محمد، لجنة بازل، مجلة البنوك، العدد ٢٥، ٢٠٠٥.

(٢) صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

(٣) عمر، محمود عبد السلام، مدي استجابة المصارف الدولية والدول العربية لقرارات لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٩٩٧.

(٤) عبد الحميد، عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٥) صباح، سالم، الرقابة والإشراف علي الجهاز المصرفي بين الواقع والآفاق إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان، يوليو ٢٠٠٤.

ولذلك اضطرت المصارف الدائنة إلي اتخاذ إجراءات منها^(١) :

- شطب الديون.
- تسنيدها بخصومات عالية.
- اعتبارها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة علي خدمة الفوائد ، إضافة إلي أصل الدين.
- استبدال جزء منها بمساهمات جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في دول العالم الثالث.

٢. إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف:

حيث تعمدت بعض البنوك إلي تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا بالمقارنة لمحفظه الائتمان الضخمة جدا في ظل ضالة رؤوس أموال تلك البنوك بالإضافة إلي استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية مكنت تلك البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية وتتضح المنافسة في التالي^(٢) :

• منافسة المصارف اليابانية:

حيث استطاعت هذه المصارف أن تنفذ بقوة كبيرة إلي داخل الأسواق الأوروبية، حيث سيطرت البنوك اليابانية علي أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت ٣٨٪ وهي الظاهرة التي استمرت لأعوام عديدة حيث أن سبعة بنوك ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم عام ١٩٨٨م كانت من البنوك اليابانية^(٣) ، وقد يكون السبب الثاني وراء الاندفاع الأوربي بتحديد حد أدني لكفاية رأس المال المصرفي، حيث أنه من المعروف أن المصارف اليابانية قد قدمت خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا ، لأنها تستطيع تحقيق مسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها أثلا ، في حين أن نسبة رأس المال الأساسي كانت في معظم المصارف الغربية لا تقل عن ٤٪ بل كانت في الكثير من الحالات أعلي من ٦٪ وفي المصارف البريطانية كانت النسبة

(١) عمر، محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية المصرفية، ١٩٩٦.

(٢) الشوربي، عبد الحليم، ادارة المخاطر الائتمانية، من وجهتي النظر القانونية والمصرفية، الاسكندرية، المعارف، ٢٠٠٢.

(٣) صباح، سالم، مرجع سبق ذكره.

المقترحة من قبل لجنة بازل متحققة بالفعل، وهذا هو أحد الأسباب التي دعت اللجنة لإلي تأكيد العدالة والتناسق في تطبيق نسبة كفاية رأس المال بين الدول المختلفة لتقليل آثار المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية^(١).

التطورات في الصرافة الدولية:

شهدت الساحة الدولية المصرفية جملة من التطورات المتسارعة، جاء في مقدمتها تزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق نشاط المصارف، وقد توازن ذلك مع ظهور أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة زادت من عمق نشاط المصارف، وعلي صعيد أسواق المال ظهرت أدوات ائتمانية طويلة الأجل، وانتعشت أسواق السندات مع الاتجاه المتزايد نحو عملية التسنيد (التوريق)، ومن ناحية أخرى سعت المصارف لابتكار وسائل تقيها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال استحداث أدوات مالية جديدة مثل (المبادلات، الخيارات، المستقبلات) والتي مكنتها من تحقيق هوامش ربح عالية، وفي ضوء تصاعد تنامي حجم المشتقات العالمي خلال السنوات الأخيرة وضعت لجنة بازل لهذه الغاية في أواخر العام ١٩٩٦م مجموعة من المعايير التي تتيح للسلطات الرقابية من التعرف على الحجم الحقيقي لاضطلاع المصارف في لعبة المشتقات ومدى المخاطر التي تتعرض لها وطرق إدارة هذه المخاطر^(٢).

٣. المساعدة علي تنظيم عملية الرقابة بين البنوك وجعلها أكثر واقعية^(٣).

٤. التشجيع علي تعاون أكبر وتنسيق أوفر في مجال الرقابة والإشراف

علي البنوك

مفهوم رأس المال كما حددته لجنة بازل ١ :

توصلت لجنة بازل بعد مناقشات مستتصيفة إلى مفهوم محدد لرأس المال وقد تم تقسيم رأس إلى نوعين وذلك بهدف وضع حدود واضحة للتكوين النسبي لمجموع رأس المال^(٤) :

(١) عمر، محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٦.

(٢) صباح، سليم، مرجع سبق ذكره.

(٣) د. علي شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤) شاهد، سمير، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، بحث في مقررات لجنة بازل الجديدة، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣.

رأس المال الأساسي ويشمل:

- حقوق المساهمين الدائمة: الأسهم العادية المدفوعة بالكامل
- الاحتياطات المعلنة (Disclosed Reserves)، وتشمل: أرباح محتجزة – علاوة الأسهم – احتياطات عامة – احتياطات قانونية.
- حقوق الأقلية في رؤوس الأموال الشركات التابعة (والتي تزيد الملكية فيها عن ٥٠٪) والموحدة ميزانيتها وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.
- الأرباح والخسائر المدورة.

أي أن هذه الجزء من رأس المال يكون مرئياً في الحسابات المنشورة للمصرف والذي علي ضوئه تبنى كل تقديرات السوق لكفاية رأس المال، إلى جانب أنه في هوامش الربح وقدرة المصرف علي المنافسة في السوق.

رأس المال التكميلي المساند وتشمل:

الاحتياطات غير المعلنة: وهي التي يجب أن تكون السلطات النقدية، حيث تسمح بعض الدول لبنوكها بأن تحتفظ بمثل هذه الاحتياطات، ولا بد أن تتميز بما يلي^(١):

١. أن تتمتع بالتنوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن.
٢. أن لا يكون متاحاً للاستقطاع منها علي شكل مخصصات أو لمواجهة أي التزامات.

احتياطات إعادة تقييم:

١. إعادة تقييم البنك لموجداته التي يملكها البنك سداداً لديونه وعليه التخلص منها ضمن المدة المحددة في قانون البنوك.
٢. الفروقات الناشئة عن الزيادة في الأسهم والأوراق المالية الطويلة الأجل التي يملكها البنك، ويشترط لقبول الاحتياطات الخاصة بالأوراق المالية والأسهم خضوعها لخصم مقداره (٥٥٪) من الفارق بين الكلفة التاريخية وبين القيمة السوقية.

(١) صباح، سليم، مرجع سبق ذكره.

المخصصات العامة: تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، ولا تشمل هذه المخصصات تلك المخصصات المكونة لمواجهة ديون محددة بعينها، وقد حدد الاتفاق نسبتها بواقع ١٠٢٥٪ من الأصول الخطرة ويمكن زيادتها إلى ٢٪ مؤقتاً وفي حالات استثنائية (وهي لا تشكل أي مواجهة للخسائر الحاضرة).

أدوات رأس المال الهجينة: تشمل مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية والدين، ويجب أن تفي بالمتطلبات التالية^(١):

١. إنها غير مضمونة، ومن الدرجة الثانية، ومدفوعة بالكامل.
٢. غير قابلة للاستعادة بمشيئة حاملها، ولا بد الموافقة المسبقة للسلطات الرقابية عليها.

٣. إنها متاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف.

٤. تسمح بتأجيل أعباء خدمتها "الأرباح والفوائد".

الديون المساندة: تشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود القابلة للاستعادة.

ولا بد هنا من استهلاكها خلال خصم متراكم قدره ٢٠٪ سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة وذلك ليعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات كمصدر قوة مستمرة للمصرف.

الحدود والقيود المفروضة علي رأس المال كما حددتها لجنة بازل ١:

١. لا يدرج ضمن الأرباح المدورة الأرباح المعدة للتوزيع^(٢).
٢. يتم طرح الخسائر المدورة من رأس المال الأساسي.
٣. لا تضم الأرباح المحققة لغاية ٣٠ يونيو من كل عام إلى الأرباح المدورة لكن تطرح الخسائر المحققة لغاية ذلك التاريخ من رأس المال الأساسي.

(١) شلبي، ماجدة، مجلة الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٣.

(٢) د. علي شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

٤. يجب أن لا يقل رأس المال الإجمالي "الأساسي والمساند" عن ٨ ٪ من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.
٥. يجب أن لا يقل رأس المال الأساسي عن ٤ ٪ من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.
٦. يجب أن لا يزيد رأس المال المساند عن ١٠٠ ٪ من رأس المال الأساسي.
٧. يجب أن لا يزيد إجمالي الديون المساندة عن ٥٠ ٪ من رأس المال الأساسي.
٨. يجب أن لا يزيد إجمالي المخصص العام للديون عن ١. ٢٥ ٪ من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.
٩. تخضع احتياطات إعادة تقييم الأسهم والأوراق لخصم مقدراه ٥٥ ٪.
١٠. تطرح قيمة الشهرة من الشريحة الأولى لأنها تعمل علي تضخيم رأس المال الأساسي كما أنها لا تتمتع بقيمة يستفاد منها عن تعرض المصرف للخسائر التي تستوجب اللجوء إلى رأس المال.
١١. تطرح الاستثمارات في المؤسسات المالية والمصرفية التابعة التي لم توحّد ميزانياتها لأن الإطار العام هنا يقوم علي أساس توحيد ميزانيات المجموعات المصرفية، ويعود التنزيل هنا إلى أن معدل كفاية رأس المال يستند أي البيانات المجملّة للمصرف.

ايجابيات مقررات بازل ١:

تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي ^(١):

١. دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك علي المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة علي معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطاً بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
٢. حث البنوك علي أن تكون أكثر حرصاً ورشداً في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث

(١) عمر، محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره.

المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.

٣. إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء علي اتخاذ القرار الأفضل^(١).

٤. سهولة التطبيق بما يوفر علي البنوك الوقت والجهد؛ نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان.

سليبات مقررات بازل ١:

وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:

١. علي الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى علي تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية، حيث تم التركيز بصفة أساسية علي مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وعلي الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام ١٩٩٦، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز علي مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن^(٢).

٢. أعطى معيار بازل وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

(١) رقية بوحيزر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل ٢، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٣، العدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠، ص ١٨.
(٢) فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٠، ص ص ٦٠، ٦١

٣. علي حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD، علي الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان^(١).

٤. لم تواكب مقررات اتفاقية بازل تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.

٥. تشجع اتفاقية بازل البنوك علي امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية الاستثمارات التكنولوجية...)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.

٦. اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع علي المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة^(٢).

ثانياً: مفهوم لجنة بازل :

اتفاقية بازل :

وجهت لاتفاق بازل أ بعض الانتقادات من أهمها عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنوع الأصول والتقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية إضافة إلى تطور النظام المالي والمصرفي، الأمر الذي جعل إطار بازل أ لكفاية رأس المال مؤشرا غير

(١) أمل سلطان، مقررات بازل ٢، أوراق عمل، المعهد المصرفي، البنك المركزي، لاسنة نشر، ص ٢٥.

(٢) رقية بوحضر، مولود لعراية، مرجع سابق، ص ١٨.

كاف للصحة المالية للمؤسسة المصرفية، ودرست اللجنة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، وفي عام ١٩٩٩ أصدرت لجنة بازل اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس مال البنوك وأجرت اللجنة العديد من التعديلات عليها وكان آخرها في يوليو ٢٠٠٩ اثر الأزمة المالية العالمية.

أهداف اتفاقية بازل II:

- بالإضافة إلى أهداف معيار بازل الأولي يهدف معيار بازل الثانية إلى^(١):
١. تطوير إطار كفاية رأس المال بإدخال أبعاد جديدة هي دور الجهة الرقابية وانضباط السوق.
 ٢. تحسين إدارة مخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
 ٣. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر.
 ٤. إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على المصارف بكافة مستوياتها.

محاور اتفاقية بازل II:

يتكون اتفاق بازل II من ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال

لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال ٨٪ وكذلك أساليب قياس مخاطر السوق عن بازل I. وتم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل وقسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين مخاطر مالية تتمثل في المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وغير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل^(٢).

■ المخاطر الائتمانية وهي التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس المال أو تلك الخسائر التي تنشأ نتيجة تعثر العميل على السداد.

(١) عبد العزيز أحمد عبد الرحمن، برنامج معيار كفاية رأس المال (بازل I بازل ٢)، بنك السودان، ٢٠٠٦، ص ١١.

(٢) امل سلطان مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

▪ مخاطر السوق وهى التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف والتقلبات في الأوراق المالية والسلع.

▪ مخاطر التشغيل وهى الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الأفراد أو الإدارة العليا أو فشل العمليات التشغيلية الخارجية. وطرح اتفاق بازل II ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهى نمطي أو معياري - تصنيف داخلي أساسي - تصنيف داخلي متقدم:

الأسلوب النمطي أو المعياري:

وهو يستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد علي التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل موديز واستاندرد اند بورز ووكالات ضمانات الصادرات، ويتضمن الأسلوب النمطي الضمان والضامين ومشتقات الائتمان ومعاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة والقروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أساليب التصنيف الداخلي الأساسي:

وتتقسم إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم ويقوم بها البنك وقيم بها المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي علي أربع عناصر هي:

- قياس احتمال تعثر العميل في سداد مديونيته.
- قياس حجم الخسارة عند حدوث التعثر.
- قياس المديونية عند التعثر.
- قياس الاستحقاق المتبقي في حالة التعثر.

وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل فقد طرحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل يمكن للبنوك اختيار أحدها وهى⁽¹⁾:

(1) فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠

١ - أسلوب المؤشر الأساسي:

وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة ويتم ضرب الناتج في ١٥٪ والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

٢ - أسلوب النمطي:

وهو يقسم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع وهى تمويل الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والأعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسة بالتجزئة مع إعطاء كل نشاط نسبة من إجمالي الدخل تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل وتتراوح ما بين ١٢٪، ١٨٪.

٣ - أسلوب القياس الداخلي المتقدم:

وهو يعتمد علي قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل ويتطلب الأمر أن يكون لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل.

المحور الثاني: المراجعة الرقابية

تهدف إجراءات الرقابة وفقاً لاتفاق بازل II إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبنى نظام جديد لإدارة المخاطر وفرق الاتفاق بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر كما منح المؤسسات المصرفية القدرة علي تحديد كفاية رأس المال علي أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة علي حدة ووضعت اللجنة أسس تقييم عمليات المراجعة الرقابية والتي تتمثل في^(١):

- ينبغي علي المراقبين مراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية.
- ينبغي علي المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل علي مستوى أ علي من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.

(١) فاطمة باشاب، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

- ينبغي أن تقوم البنوك بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير ومراجعة الرقابة الداخلية وان يكون لديها إستراتيجية للحفاظ علي مستويات رؤوس أموالها.
- ينبغي علي المراقبين وضع خطة عمل للتدخل السريع لمنع هبوط رأس المال إلى اقل من المستويات الدنيا.

المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح العام)

يهدف إلى تحقيق أغراض اللجنة من حيث الكفاءة في إدارة المخاطر والحفاظ علي استقرار الاقتصاد الكلي ويتم ذلك من خلال استخدام المؤسسات المصرفية للأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة لتمكين العملاء بتقييم المعلومات الأساسية المتعلقة بالمخاطر الكلية ولتحقيق أهداف المحور الثالث لا بد من إيجاد بيئة عمل تتميز بالتنظيم وتطبيق القوانين وتفعيل التشريعات لإلزام البنوك بالتعامل مع عملائهم بشفافية وإفصاح عن كل المعلومات التي من شأنها أن تحدد اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يجب توفير المعلومات والبيانات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها وحددت اللجنة أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها وهي:

- 1- رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال).
- 2- المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الأجل في سجلات البنك وأساليب تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.
- 3- مخاطر التشغيل وسعر الفائدة.

فيما يلي نستعرض هيكل بازل II بالنسبة للمحاور الثلاث السابقة في

الجدول:

محاور اتفاقية بازل II

المحور الأول الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	المحور الثاني المراجعة الرقابية	المحور الثالث الشفافية ونظام السوق
مخاطر الائتمان مخاطر السوق مخاطر التشغيل	إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا. تقييم شامل للمخاطر ورأس المال. تتقيح نظم الضبط الداخلي.	إفصاح كمي وكيفي. مخاطر ائتمان وسوق وتشغيل. كفاية رأس المال.

المصدر: عبد العزيز محمد عبد الرحمن، برنامج معيار كفاية رأس المال
(بازل ١، بازل ٢)، بنك السودان، ٢٠٠٦م.

سلبيات وإيجابيات اتفاقية بازل ١:

الانعكاسات الايجابية:

تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في: ^(١)

١. ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ علي استقرار النظام البنكي والمالي.

٢. ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.

٣. إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصادها فقط علي المخاطر التي تحملها.

٤. إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.

٥. توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

الانعكاسات السلبية:

تتمثل نقائص هذه الاتفاقية:

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.

- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.

- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.

- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.

- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.

(١) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

- لم تراخ الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.

- فشل مقررات بازل ٢ في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل ٢. رغم سلبيات هذه الاتفاقية وصعوبة تطبيقها، إلا أن أغلب البنوك، مهما كان نوعها، سعت لتطبيقها والالتزام بها بما فيها البنوك الإسلامية.

نطاق تطبيق اتفاقية بازل II:

١. يجري تطبيق اتفاقية بازل II بشأن كفاية رأس المال علي أساس موحد علي المصارف التي تمارس نشاطا دوليا، وهذه هي أفضل وسيلة للمحافظة علي سلامة رأس المال في البنوك ذات المنشآت التابعة عن طريق استبعاد ازدواجية النشاط^(١).

٢. يتم توسيع نطاق تطبيق الاتفاق بحيث يضم أي شركة قابضة تكون هي الشركة الأم في نطاق مجموعته مصرفية حتى يؤخذ في الاعتبار مدي المخاطرة بالنسبة للمجموعة المصرفية بأكملها.

٣. يطبق الاتفاق علي كافة البنوك ذات النشاط الدولي في كل شريحة داخل كل مجموعة مصرفية وعلي أساس موحد تماما.

٤. يطبق المراقبون هذا المعيار علي المؤسسات المصرفية لإجراء الدور الرقابي والإشرافي المنوط بهم وكذلك التأكد من أن رأس المال المعترف به وفقا لإجراءات كفاية رأس المال سيكون متاحا للمودعين عند الطلب وذلك حماية لحقوقهم والحفاظ عليها الذي يعد من أهم أهداف الرقابة.

نشأة اتفاقية بازل III:

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ وذلك بعد اجتماعها في

(١) فاطمة خضر احمد، المعايير الدولية ودورها في تقويم الأداء المالي للمصارف، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٢.

مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠.

وتلزم قواعد اتفاقية «بازل ٣» البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن^(١)، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل ٣ إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات علي مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة^(٢).

الأسباب التي أدت إلي ظهور بازل III:

للحديث عن اتفاقية بازل ٣ لابد من الإشارة إلى الظروف الاقتصادية العالمية التي استوجبت وجود هذه الاتفاقية؛ فقد جاءت لتقوية النظام المصرفي الدولي بعد أن فشلت بازل ٢ في معالجة الاختلالات في هذا النظام خاصة بعد وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أظهرت هشاشة بعض الأنظمة والقوانين التي تحكم النظام المصرفي في العديد من دول العالم والذي أدى إلى انهيار كبرى المجموعات المصرفية في الولايات المتحدة، من المعلوم ان المصارف الإسلامية تعمل بفلسفة استثمارية تختلف تماماً عن نظيرتها في المصارف التقليدية، حيث أن استثمار ودائع العملاء سواء كان استثماراً مخصصاً أو غير مخصص يتم علي أساس المشاركة في الربح والخسارة وما يتضمنه ذلك من مخاطرة مرتفعة.

(١) أحمد حميد الطابر، حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي ٢٠١١، دبي، ٣٠ مارس ٢٠١١، ص ١٤.

(٢) الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١.

وتزداد درجة المخاطرة عندما تكون الحاجة لتأمين تغطية سائلة لمتطلبات المصرف في الوقت الذي ليس بإمكانه اللجوء إلى البنك المركزي أو أية جهة أخرى لتأمين حاجته من السيولة إذا تطلب الأمر، وذلك بسبب سعر الفائدة، لهذا نجد ان المصارف الإسلامية تركز دائماً علي الاستثمار قصير الأجل مثل المرابحة لاسترداد رأس المال المستثمر بالسرعة الممكنة، هذا من جانب ومن جانب آخر لسرعة دوران رأس المال أي مشاركته في الاستثمار في عدة عمليات استثمارية قصيرة الأجل، مما يوفر لها فرصة الحصول علي عائد اكبر وأفضل، بسبب تدني نسبة المخاطرة علي هذا النوع من الاستثمار، وبالنتيجة فإن ذلك أدى إلى التأثير علي جودة رأس المال في البنك الإسلامي وعدم رغبتها في الاحتفاظ بأوراق مالية تتمتع بجودة عالية، وهنا تبرز لدينا مشكلة إدارة السيولة ومخاطرها، والتي تتطلب وجود أوراق مالية تتمتع بجودة عالية. ^(١) وهنا برز دور لجنة بازل III والتي جاءت بها طرق للتوظيف الأمثل للسيولة بما لا يضر بمعدلات السيولة المطلوبة.

أهداف اتفاقية بازل III:

بالإضافة إلى أهداف اتفاقية بازل II فيري الباحث أن اتفاقية بازل III

تهدف إلى:

١. تجنب حدوث انهيار في النظام المصرفي، شبيه بما حدث لدى إفلاس مصرف ليمان برادرز (Lehmann Brothers) الأمريكي عام ٢٠٠٨، قوبل بانتقادات ومخاوف من قبل الأوساط المصرفية.
٢. حماية لها من المخاطر وقدرة أوسع علي تعزيز خطوطها الائتمانية التي نضبت علي وقع الأزمة.
٣. زيادة الأموال التي تخصصها المصارف كبنء احتياطي لسد الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، مثلما حدث في أزمة الائتمان الأخيرة.

(١) غسان الطالب، بازل III وخصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية، <http://www.alghad.com/articles/822722>، السبت، ٣٠ أغسطس، ٢٠١٤، الساعة ١١:٠٠.

٤. زيادة قدرتها الإنتاجية والتشغيلية في ظل تبعات الأزمة الاقتصادية حيث أن المصارف سيكون لديها في حال زادت رأسمالها قدرة علي منح الائتمان بشكل أوسع.

محاوَر اتفافية بازل III:

تتكون اتفافية بازل الثالثة من خمسة محاوَر هامة وهي^(١):

١. ينص المحوَر الأول لمشروع الاتفافية الجديدة علي تحسين نوعية وبنية

وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier -

1- مقتصرأً علي رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة علي استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند Tier 2 - فقد يقتصر بدوره علي أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات علي الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير علي المصرف، وأسقطت بازل ٣ كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

٢. تشدّد مقترحات لجنة بازل في المحوَر الثاني علي تغطية مخاطر

الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر.

٣. الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية علي ضوء تقلبات أسعارها في

السوق.

٤. تُدخَل لجنة بازل في المحوَر الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع

المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال علي أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

(١) مفتاح صالح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، ٢٠١٣.

٥. يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتتع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

٦. يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ٣٠ يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها^(١).

ولتوضيح المحاور الرئيسية لبازل III يستعين الباحث بالجدول التالي:

محاور اتفاقية بازل III

المحور الأول تحسين قاعدة رأس مال البنوك	المحور الثاني تغطية مخاطر الجهات المقترضة	المحور الثالث نسبة الرافعة المالية	المحور الرابع إتباع سياسات إقراض مواكبة	المحور الخامس نسبة السيولة
<ul style="list-style-type: none"> • رأس المال الأساسي. • رأس المال المساند. • إسقاط الشريحة الثالثة من مكونات رأس المال. 	<ul style="list-style-type: none"> • تمويل سندات الدين. • تغطية الخسائر. 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون • ضمانات إضافية في وجه المخاطر. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التمويل في مرحلة النمو والازدهار • تقليل الاقتراض أيام الركود. 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة تغطية السيولة • نسبة لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد.

مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣):

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر

(١) معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، اضاءات، السلسلة ٥، عدد 5، دولة الكويت، ١٢/2012، ص ٣.

أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام ٢٠١٩ فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام ٢٠١٣، وبحلول عام ٢٠١٥ يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة ٥.٤ في المائة، وهو ما يعرف باسم «core tier - one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ ٥.٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٩. كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ٥.٢ في المائة، ليصل الإجمالي إلى ٥.٩ في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية^(١).

والجدول، والشكل يوضحان بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣:

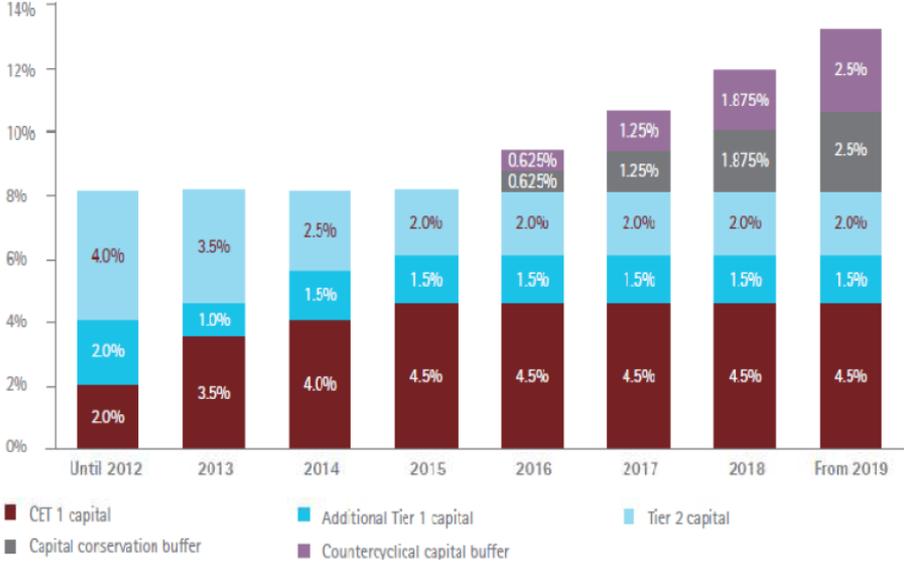
مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

Jivantha ،Ravindran Jagannathan ،Fabio Battaglia ،Rustom Barua
basel3 what's new ?business and ،Mendis and Mario Onorato
.p32، 2010، an IBM Company ،Algorithmics ،technological Challenges

(١) قوانين بازل ٣ هل تمنع أزمة مالية جديدة-الجزء الأول-، علي الموقع: <http://www.boursa.info/index.php?option=com>، نشرت يوم ١٧ سبتمبر ٢٠١٠، علي الساعة ٤٥:٠٠، أطلع عليه يوم ٥ جوان ٢٠١٢ علي الساعة ١٠:٣٨.

مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣



.p15، 2011، Basel III Handbook، La source: Accenture

التحديات التي ستواجه تطبيق اتفاقية بازل ٣:

١. ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية^(١).
٢. تفرض قيودا علي السيولة النقدية وعلي مواءمة آجال الأصول والمطلوبات ستفرض صعوبات وقيودا كبيرة علي قدرة البنوك التمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية متوسطة وطويلة الأجل.
٣. أن البنوك لن تتمكن مستقبلاً من تمويل المشاريع الاقتصادية كما كانت في السابق، إلا في حال رفعها تكلفة القروض الممنوحة لمشاريع البنية التحتية، وبالتالي سوف تضطر البنوك إلى تحميل المستخدمين النهائيين التكاليف المضافة.

(١) بادي البدراني، معايير بازل ٣ ستحد من قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية، صحيفة الرياض الإلكترونية، <http://www.alriyadh.com/610297>، العدد ١٥٥٩٢، ٢٠١١م.

تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي:

• أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل ٣ درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه علي البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة^(١).

• ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر علي مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أ علي للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.

• وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة علي توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق علي بدء العمل بها بشكل تدريجي، وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل ٣ علي النظام المصرفي، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.

(١) مفتاح صالح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، ٢٠١٣.

- عدم القدرة علي توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز علي تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي علي المدى الطويل.
- إن مقررات بازل ٣ ستجعل السيطرة علي البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان براذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، أضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل ٣ تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين علي الأسهم المصرفية: نظراً إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تتخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد علي حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل ٣ كما حدث في بازل ١ وبازل ٢ سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.
- فرض ضغوطاً علي المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.
- التغيير في الطلب علي التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل علي المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.

• أن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل ٣) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية علي الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

• انخفاض القدرة علي الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة علي البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا علي رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

• إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

• قد تتسبب معايير "بازل ٣" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير "بازل ٣" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل علي أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "الزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

• إن تطبيق نظام بازل ٣ سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

• معايير بازل ٣ ستحدّ من قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود علي السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

• أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها علي النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل ٣" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ٠.١ إلى ١.٥ في المائة تقريباً.

متطلبات لجنة بازل III:

مقررات بازل III، لم تعالج فقط أوجه القصور في نسخته السابقة، بل تجاوز ذلك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المفاهيم الجديدة في المعايير الرقابية العالمية التي اعتمدت علي نتائج الدروس المستفادة بعد عام ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى ما توصلت إليه البحوث الجادة والتأملات من قبل سلطات الإشراف المصرفية العالمية. وقد أدخلت بعض الإصلاحات الرئيسية علي بازل III مثل رفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي.

كما أُستحدث مفهوم تعزيز الاحتياطيات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. واعترفت بازل III بأن السيولة لا تقل أهمية، بل قد تتجاوز أهمية رأس المال لسلامة المؤسسات المصرفية. كذلك وضعت سقفاً للاستفادة من خدمات التمويل من المؤسسات المالية مما يقيد المصارف من الإفراط في تحمل المخاطر.

وحرصت بازل III علي تركيز الاهتمام علي المخاطر في مجال عمليات المتاجرة والأنشطة الاستثمارية، خاصة المشتقات المالية والمعاملات خارج الميزانية العمومية. وفي يوليو ٢٠٠٩م، وكتدبير مؤقت، أصدرت لجنة بازل وثيقةً للتنفيذ الفوري تعرف بـ بازل ٢، ٥ لمعالجة نقاط الضعف التي في بازل ٢ خاصة مخاطر السوق وعمليات المتاجرة. وقد ذهبت بازل III إلى أبعد من ذلك بكثير لتحسين بعض المجالات مثل مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة، والقيمة السوقية للائتمان في حال تراجع الملاءة الائتمانية للجهة المقابلة. ويتوقع من هذه الإجراءات تعزيز إدارة المخاطر والحوكمة والإشراف علي أنشطة مثل التوريق (securitizations) وإعادة التوريق والمشتقات الائتمانية.

وعلى المستوى النظري، هناك تركيز كبير علي اختبارات تحمل المؤسسات المصرفية لمختلف المخاطر. ويتطلب ذلك قيام المصارف بتطوير

فرضيات التحمل من أجل معرفة قدرتها علي الصمود والبقاء في ظل الظروف المالية غير المواتية. كما يُوجب بازل III علي السلطات الإشرافية إجراء اختبار التحمل علي مستوى النظام المالي.

ومن أبرز المجالات الهامة التي حظيت باهتمام لجنة بازل هي تعزيز الرقابة علي المؤسسات المالية الهامة في النظام المالي العالمي (G-SIFIs). وسوف تخضع هذه المؤسسات لنظام الرقابة أكثر صرامة وفاعلية، وستكون عرضة لمتطلبات أ علي لكفاية رأس المال بما في ذلك زيادة حصة الأسهم العادية. وستواجه المزيد من رقابة السلطات الإشرافية يتمثل في تكوين تجمع لتلك السلطات للتشاور وتبادل المعلومات الإشرافية بشأنها، ومتطلبات أ علي من أنظمة لمعالجة حالات التعثر للحيلولة دون تأثير ما تتعرض له من مخاطر علي سلامة النظام المالي. وهناك توافق في الآراء علي المعايير التي سيتم تطبيقها بشكل متساوٍ علي المؤسسات المالية الهامة علي المستوى المحلي^(١).

الإصلاحات الواردة في مكونات رأس المال:

١. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل ٤,٥٪ علي الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ ٢ ٪ وفق اتفاقية بازل ٢.
٢. تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل ٢,٥٪ من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧٪ وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧٪ يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً علي توزيع البنوك للأرباح علي المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام ٢٠١٩ جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

(١) د. عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل ٣ وأبعادها المستقبلية، <http://sa.investing.com/central-banks/saudi-arabian-monetary-agency>

الرياض ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

٣. وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة علي حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و ٥.٢٪ من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك علي الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

٤. رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤٪ إلى ٦٪ وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام ٢٠١٣ وصولاً إلى بداية العمل بها في عام ٢٠١٥ وتنفيذها بشكل نهائي في عام ٢٠١٩.

٥. متطلبات أ علي من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨٪ حالياً إلى ١٠,٥٪ وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً علي جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك^(١).

III متطلبات رأس المال ورأسمال التحوط وفق مقررات بازل

إجمالي رأس المال	رأسمال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين - الشريحة ١	
٨٪	٦٪	٥.٤٪	الحد الأدنى
٥.٢٪			رأسمال التحوط
٥.٢٪ - ٠٪			حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية
١٠.٥٪	٥.٨٪	٧٪	الحد الأدنى+ رأسمال التحوط - بازل ٣
٨٪	٤٪	٢٪	بازل ٢

Basel Committee on Banking Supervision **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June 2011, p64.

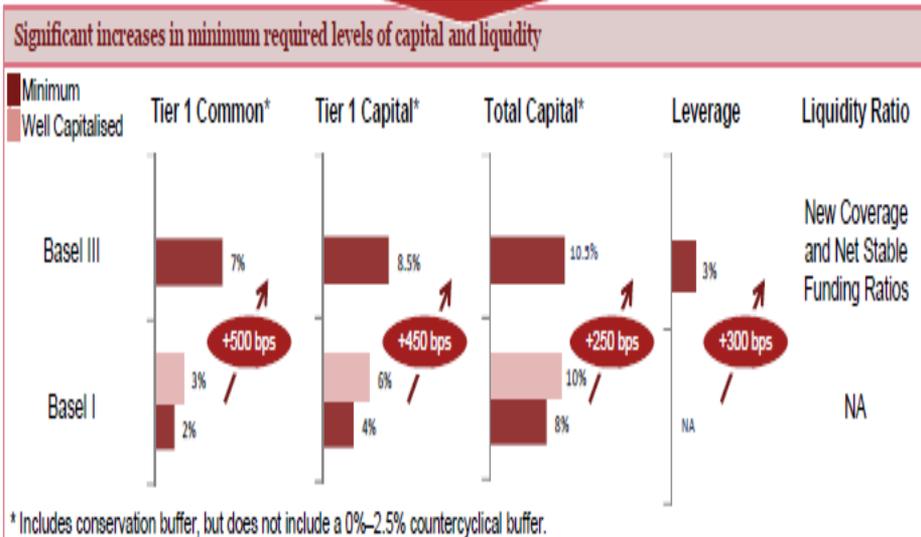
Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, **Implementation of Basel III**, BNM/RH/NT 007-25, p4.

(١) الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من ٢٪ - وفق اتفاقية بازل ٢ - إلى ٥,٤٪ مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٥,٢٪ من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى ٧٪، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى ٥,١٠٪ بدلا عن ٨٪ وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والشكل رقم (٢) يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا، والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت علي معادلة كفاية رأس المال.

$$\text{Required capital ratio} \uparrow = \frac{\text{Capital (according to new definition)} \downarrow}{\text{RWA (Credit-, Market-, Operational Risk)} \uparrow}$$

متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III



Source: Emmanuelle Henniaux ,Basel III recent developments ,base3 a risk management perspective 2011 ,pwc ,may 2011 ,p1٢

إضافة نسب السيولة: نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مقدرة المنشأة علي الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل فإذا كانت قليلة يعني عدم مقدرة المنشأة علي تسديد ديونها وقد تواجه عسر مالي وإذا كانت عالية يعني أن المنشأة غير قادرة علي استغلال الأحوال بشكل مريح بمعنى أنها محتجزة موجوداتها المتداولة تدر عائداً قليل لذلك فمن الأفضل أن تكون معقولة^(١).

(أ) نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة
وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت النسبة دل علي قدرة مواجهة الأخطار دون الحاجة إلي لتسهيل أي أصول ثابتة أو الحصول علي اقتراض جديد، وزيادة النسبة أمر جيد ولكن إلي درجة معينة فقد تكون زيادة الأصول بتراكم المخزون وعدم تصديقه وهو أمر غير أو بتراكم بند العملاء وتضخمه فيجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة ومراعاة جميع الجوانب التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبنود الأخرى^(٢).

(ب) نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون + م. مدفوعة مقدما - الالتزامات المالية.

وهذه النسبة حسب سيولتها حيث تأخذ الأصول المتداولة الشديدة السيولة دون باقي الأصول وحتى تكون النسبة أكثر مصداقية نستبعد المصاريف المدفوعة مقدما والمعيار النمطي لهذه النسبة هو ١ : ١.

(ج) نسبة النقدية = الأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة
تهدف إلى بيان مقدار النقدية المتوفرة والأزمة لسداد الالتزامات ويعتبر ارتفاع النسبة مؤشر سلبي علي أداء المؤسسة فعند احتفاظ بسيولة ونقدية عالية هذا يدل علي فشل استغلالها

(د) صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة
فعند الحصول علي صافي ربح رأس مال العامل مرتفع فان ذلك يؤدي إلي أو يدل علي توفر سيولة كافية لدي المنشأة لسداد التزامها.

(١) محمد يونس خان وهشام صالح العزايبية " الإدارة المالية "، ط١، مركز الكتب الأردني ١٩٩٥ ص ٥٦
(٢) المنتدى. العامة للعلوم المالية والمحاسبية، المحاسبة الإدارية للإدارة المالية التحليل باستخدام النسب Avire-intask. com

نسب السيولة وفقاً لبازل:

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات^(١).

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة^(٢):

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم ٣٠ يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن ١٠٠٪، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن ١٠٠٪.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

(١) معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) محمد بنبو زيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل (٣)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي- النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر ٢٠١١.

نسب الرافعة المالية:

هي النسب التي تقيس مدى الاعتماد في التمويل علي المصادر الخارجية
١ / إجمالي الالتزامات إلي الوصول = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

٢ / الالتزامات إلي حقوق الملكية:

الالتزامات إلي حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام حقوق الملكية

٣ / معدل تغطية الفوائد:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ مصروف الفوائد وتوضح هذه النسبة القدرة علي تغطية فوائد القروض ومستندات باستخدام صافي ربح التشغيل وكلما زادت هذه النسب كان أفضل بالنسبة للشركة.

٤ / القروض طويلة الأجل إلي رأس المال العامل = القروض طويلة الأجل ÷ رأس مال العامل

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.

نسبة الرافعة المالية وفقا لبازل III:

✓ وقد أضاف بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن ٣٪^(١).

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

(١) فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل III علي البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢، ص ٢.

وخلاصة القول أن بازل III أدخلت مفاهيم جديدة علي معيار بازل II يمكن تلخيصها في النقاط التالية^(١):

١- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً

وتقسم إلى ما يلي:

✓ الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1): وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.

✓ الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1)

✓ الشريحة الثانية (Tier 2).

✓ وقامت اتفاقية بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

٢- قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً

من عام ٢٠١٣ ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

✓ رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى

للأسهم العادية من ٢٪ إلى ٥,٤٪ وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من ٥,٤٪ إلى ٦٪.

✓ إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة

كفاية رأس المال بنسبة ٥,٢٪ وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس

المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط ١٠,٥٪ وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

✓ رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية

مخاطر الدورات الاقتصادية من ٠٪ إلى ٥,٢٪.

✓ رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).

٣- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك: حيث

أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.

٤- أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية.

(١) المرجع السابق، ص ص ٢-١.

تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي:

• أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل ٣ درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه علي البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

• ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي. وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر علي مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أ علي للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.

• وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة علي توفير موارد مالية ضخمة جداً.

وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق علي بدء العمل بها بشكل تدريجي، وستتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل ٣ علي النظام المصرفي، والتي نلخصها في النقاط التالية^(١):

• عدم القدرة علي توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق^(٢).

(١) معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص ٤

(2) Abdullah Haron, **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011, p19 .

- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز علي تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي علي المدى الطويل.
- إن مقررات بازل ٣ ستجعل السيطرة علي البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان برذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، أضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل ٣ تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين علي الأسهم المصرفية: نظراً إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تتخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد علي حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل ٣ كما حدث في بازل ١ وبازل ٢ سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.
- فرض ضغوطاً علي المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأس مالها، وتحسين من نوعيته.
- التغيير في الطلب علي التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل علي المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها^(١).
- إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل ٣) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية علي الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل رأس مال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

(1) KPMG International Cooperative, basel 3 pressure building, Switzerland, decembre2010, p. ٦

• انخفاض القدرة علي الإقراض: أن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة علي البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا علي رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف^(١).

• إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

• قد تتسبب معايير "بازل ٣" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير "بازل ٣" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل علي أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج"^(٢).

• إن تطبيق نظام بازل ٣ سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

• معايير بازل ٣ ستحدّ من قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود علي السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

• أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل III" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ٠.١ إلى ١٥.١ في المائة تقريبا.

(١) فيصل الشمري، خبير لـ «النهار»: معايير «بازل ٣» سترفع كلفة الخدمات المصرفية، جريدة النهار، العدد ١٠٤٦، الكويت، ١٥ سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) العربية، صندوق النقد يحذر من انهيار مصارف كبرى بسبب بازل ٣، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net>، نشر يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، علي الساعة: GMT 15:36، أطلع عليه يوم ٢٠١٣/٠٤/٠٢ علي الساعة ١٠:٣٢.